

Distr.  
LIMITED

E/ESCWA/SDPD/2007/IG.2/4  
7 March 2007  
ORIGINAL: ARABIC

المجلس



الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

لجنة الموارد المائية

الدورة السابعة

مسقط، ٢٠-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٧

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت

## مراجعة التقدم المحرز في مجال الموارد المائية بدول الإسكوا خلال السنوات الخمس الماضية في إطار "خطة جوهانسبرغ للتنفيذ"

### موجز

عقدت الأمم المتحدة "مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة" في جوهانسبرغ في عام ٢٠٠٢، وأقر المؤتمر خطة عمل أطلقت عليها تسمية "خطة جوهانسبرغ للتنفيذ". ودعت هذه الخطة إلى العمل على كافة المستويات من أجل تحقيق التنمية المستدامة في إطار التعاون الإقليمي والدولي، مع التنبيه إلى أن التخفيف من حدة الفقر، وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، وحماية الموارد الطبيعية هي خطوات أساسية ومشاركة ترمي إلى تحقيق التنمية المستدامة خلال عقد جوهانسبرغ (٢٠٠٢-٢٠١٢). ودعت مقررات هذا المؤتمر وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ الدول إلى وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية تتبنى مفاهيم الإدارة المتكاملة للموارد المائية بحلول عام ٢٠٠٥، وإلى بذل الجهود لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ولأسيما الهدف السابع الخاص بكفالة الاستدامة البيئية وإدماج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات البلدان وبرامجها القطرية.

لذلك، ترمي هذه الورقة إلى تقديم عرض موجز لأهم ما جاء في تقييم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) للتقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء في تنفيذ مقررات خطة جوهانسبرغ للتنفيذ في مجالات إعداد الخطط الوطنية للإدارة المتكاملة للموارد المائية، وما يرتبط بها من توفير خدمات مياه الشرب والصرف الصحي. وتعرض الورقة أيضا أهم الإنجازات التي تحققت في مجال ضمان استدامة الموارد المائية وترجمة الأهداف والغايات الإنمائية للألفية عمليا وإدماجها في خطط التنمية الوطنية في دول المنطقة. كما تتطرق ورقة العمل إلى أهم العقبات والتحديات التي قد تحول دون تحقيق هذه الأهداف، وتعرض الحلول والفرص الرئيسية والمتاحة للتغلب على تلك العقبات وتحقيق الإدارة المستدامة للموارد المائية في منطقة الإسكوا.

## المحتويات

<u>الفصل</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الصفحة</u>
أولاً-	مقدمة عن الإدارة المستدامة للموارد المائية .....	٣
	ألف- معلومات أساسية عن مقررات خطة جوهانسبرغ للتنفيذ والأهداف الإيمائية للألفية في مجال الإدارة المستدامة للموارد المائية .....	٣
	باء- أهداف ومضمون ورقة العمل .....	٣
ثانياً-	التقدم المحرز في تنفيذ خطة جوهانسبرغ للتنفيذ وتحقيق الأهداف الإيمائية للألفية في قطاع المياه .....	٣
	ألف- إعداد وتطبيق استراتيجيات وطنية للإدارة المتكاملة للموارد المائية بحلول عام ٢٠٠٥ .....	٣
	باء- الوضع الحالي لتوفير خدمات مياه الشرب والصرف الصحي وتحقيق الأهداف الإيمائية للألفية .....	١٠
ثالثاً-	ماذا بعد ٢٠٠٥؟ الإطار العام لتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية وتنفيذ البرامج .....	١٢
	ألف- الخطوات العملية لاستكمال الاستراتيجيات الوطنية للإدارة المتكاملة للموارد المائية .....	١٢
	باء- توفير الاستثمارات وتعبئة الموارد لزيادة خدمات مياه الشرب والصرف الصحي .....	١٣
	جيم- تفعيل آليات الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والجمعيات الأهلية .....	١٤
	دال- متابعة وتقييم تنفيذ السياسات والبرامج لتحقيق الإدارة المستدامة للموارد المائية .....	١٤
	المراجع .....	١٧

## أولاً - مقدمة عن الإدارة المستدامة للموارد المائية

### ألف - معلومات أساسية عن مقررات خطة جوهانسبرغ للتنفيذ والأهداف الإنمائية للألفية في مجال الإدارة المستدامة للموارد المائية

١- دعت مقررات مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (قمة جوهانسبرغ) وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ الدول إلى وضع وتنفيذ إستراتيجيات وطنية تتبنى مفاهيم الإدارة المتكاملة للموارد المائية بحلول عام ٢٠٠٥. كذلك، دعت خطة جوهانسبرغ للتنفيذ الدول إلى بذل الجهود لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ففي إطار الإدارة المستدامة للموارد المائية، أكد الهدف السابع من الأهداف الإنمائية للألفية والخاص بكفالة الاستدامة البيئية على أهمية إدماج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات البلدان وبرامجها القطرية، كما أكد على ضرورة تقليل عدد السكان الذين لا يتمتعون بفرص الحصول على مياه الشرب النظيفة وخدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

٢- وأحرزت بلدان كثيرة في المنطقة تقدماً ملحوظاً في التصدي لتحديات التنمية المستدامة. فقد أبرمت الاتفاقيات وأخذت المبادرات لاعتماد مناهج متكاملة في التنمية المستدامة، منها على سبيل المثال المبادرة العربية للتنمية المستدامة في عام ٢٠٠٢، وإعلان أبو ظبي عن البيئة والطاقة في عام ٢٠٠٣. وفي السنوات الماضية، بذلت دول الإسكوا المزيد من الجهود لإعداد السياسات المائية وتوفير البيئة المؤاتية والإرادة السياسية اللازمين لتنفيذ برامج الإدارة المتكاملة للموارد المائية. ورغم هذه الجهود، لا تزال عقبات رئيسية تحول دون تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهي عدم كفاية القدرات المؤسسية والإدارية في قطاع المياه، ونقص الموارد المالية، وعدم تفعيل دور المجتمعات المحلية، وعدم تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص ومؤسسات التمويل من أجل تحقيق أهداف وغايات برنامج القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ التي صادقت عليها الدول الأعضاء.

### باء - أهداف ومضمون ورقة العمل

٣- تهدف ورقة العمل إلى تلخيص أهم ما جاء في تقييم الإسكوا للتقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء في تنفيذ مقررات خطة جوهانسبرغ للتنفيذ في مجالات إعداد الخطط الوطنية للإدارة المتكاملة للموارد المائية وتوفير خدمات مياه الشرب والصرف الصحي. وتعرض الورقة أيضاً أهم الإنجازات التي تحققت لضمان استدامة الموارد المائية، وكيفية ترجمة الأهداف والغايات الإنمائية للألفية عملياً وإدماجها في خطط التنمية الوطنية لدول المنطقة. وتتطرق ورقة العمل إلى أهم العقبات والتحديات التي تواجهها الدول من أجل تحقيق هذه الأهداف، وتعرض الحلول والفرص الرئيسية المتاحة للتغلب على هذه العقبات وتحقيق الإدارة المستدامة للموارد المائية في منطقة الإسكوا.

### ثانياً - التقدم المحرز في تنفيذ خطة جوهانسبرغ للتنفيذ وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في قطاع المياه

#### ألف - إعداد وتطبيق إستراتيجيات وطنية للإدارة المتكاملة للموارد المائية بحلول عام ٢٠٠٥

٤- أعدت الإسكوا دراسات تحليلية تضمنت مسحاً شاملاً للتقدم الذي أحرزته الدول العربية في إعداد خطط الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وذلك بغرض تحديد التحديات والفجوات القائمة والموقف الحالي من

إعداد الخطط المتكاملة واقتراح الآليات اللازمة لتنفيذ البرامج. على سبيل المثال، أعدت دراسة لمراجعة التقدم المحرز في دول منطقة الإسكوا في وضع الخطط الوطنية في إطار مبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية من خلال استبيانين: الاستبيان الأول عام ٢٠٠١ حول التدابير التي اتخذتها بلدان الإسكوا خلال التسعينات لترشيد إدارة المياه وبناء قدرات قطاع المياه، والاستبيان الثاني عام ٢٠٠٤ بشأن إعطاء قيمة رقمية للتقدم المحرز في إعداد الاستراتيجيات الوطنية وتطبيقها، وفقاً لمؤشرات إدارة الموارد المائية التي تنطوي على تفعيل البيئة المؤاتية لوضع السياسات الوطنية والقوانين، وتحديد الأدوار المؤسسية والأطر التنظيمية، وبلورة أدوات الإدارة. كما اعتمدت الدراسة على تقارير وبيانات رسمية نشرتها الوزارات المعنية بإدارة موارد المياه في الدول الأعضاء، بالإضافة إلى التقارير الوطنية حول تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية<sup>(١)</sup>.

#### ١- إعداد استراتيجيات وطنية للإدارة المتكاملة للموارد المائية

٥- تشير نتائج الدراسة إلى أن جميع دول الإسكوا اتخذت الإجراءات اللازمة لوضع خطة وطنية لإدارة الموارد المائية. وتقوم تلك الخطة على مبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية أو تتماشى معها، وتتمحور بشكل رئيسي حول إعادة هيكلة القطاع واتخاذ التدابير المؤسسية القانونية اللازمة في هذا الصدد. وتجدر الإشارة إلى أن بعض دول الإسكوا قد وصلت إلى مرحلة متقدمة في صياغة سياساتها الوطنية وإعادة هيكلة أطرها التنظيمية، واعتمدت مجموعة من الإجراءات المؤسسية والأدوات الإدارية لإنفاذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية. فالقاسم المشترك الأقوى بين الدول التي أعدت الاستراتيجيات الوطنية المعنية بالإدارة المتكاملة للموارد المائية هو وجود القرار السياسي الداعم لاعتماد إدارة مائية مبنية على مفهوم الاستدامة، بحيث أعدت خلال السنوات العشر الماضية سلسلة من الدراسات التحضيرية لوضع خطط وطنية لإدارة الموارد المائية. وقد ركزت هذه الدراسات على تقييم الوضع المائي؛ والطلب الحالي على الموارد المائية والمرتبب على المستوى الوطني؛ وتحديد احتياجات الاستثمار، بما في ذلك تحفيز مساهمة القطاع الخاص؛ وسياسات استرداد الكلفة ووضع شرائح تصاعدية في تسعير خدمة توفير المياه. كما أحرزت هذه الدول تقدماً ملموساً في بلورة الإطار القانوني ليتناول نوعية المياه وحماية البيئة وضبط الاستهلاك وإنشاء سلطات محلية أو إقليمية لإدارة خدمات المياه والصرف الصحي. ويتماشى الإطار العام للسياسة المائية في هذه الدول مع خططها الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي اعتمدها كقرارات استراتيجية في هذه الدول، مثل دعم اللامركزية وبرامج الخصخصة (الأردن واليمن على سبيل المثال) وتعزيز دور البلديات والسلطات المحلية (فلسطين ومصر). وفي جميع الحالات، مهدت هذه الإجراءات لتوفير البيئة المؤاتية لوضع واعتماد استراتيجيات وطنية حول الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

٦- وقد جاءت صياغة هذه الاستراتيجيات نتيجة لمباحثات مكثفة على المستوى الوطني، وتنظيم حلقات حوار وورش عمل شاركت فيها مجموعة من الكوادر الفنية وصانعي القرار في وزارات ومصالح المياه، وممثلون عن وزارات البيئة والزراعة والسلطات المحلية والقطاع الخاص والجمعيات الأهلية وجمعيات المستهلكين. وكانت مشاركة الجهات المانحة في إعداد هذه الاستراتيجيات مكثفة في بعض الدول، إذ ساهمت أيضاً في توفير الدعم الفني والمالي في مختلف مراحل إعدادها. وقد ساعد ذلك على تضافر جهود الدول المعنية في بلورة مفهوم الإدارة المتكاملة للموارد المائية بشكل عملي، وترجمتها إلى خطط تفصيلية وبرامج

(١) دراسة أعدتها الإسكوا وتتضمن إرشادات عن التطوير المؤسسي والقانوني لتنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية على المستوى الوطني في منطقة الإسكوا.

استثمار، كما سهل الحصول على القروض والتمويل اللازم للاستثمارات المقترحة في مختلف مجالات الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

٧- وفي إطار الجهود الأخرى المبذولة من أجل استكمال الاستراتيجيات الوطنية، استكملت مملكة البحرين الخطة الشاملة لقطاع المياه للفترة ٢٠٠٦-٢٠٢٠، وأعدت تقييماً مفصلاً للمصادر المائية والاحتياجات المستقبلية، ورسمت السياسات الوطنية لإدارة قطاع المياه. وطورت البحرين أيضاً استراتيجية وطنية لحماية البيئة عام ٢٠٠٣، وسلطت الضوء على التعديلات المطلوبة في التشريعات المتعلقة بتطوير الموارد المائية وحمايتها وبإمكانية إعادة استعمال مياه الصرف والتقليل من تسربات شبكات توزيع المياه.

٨- وأعدت المملكة العربية السعودية استراتيجية وطنية وخطة عمل تتضمن تقييم ممارسات إدارة الموارد المائية؛ وتطوير سياسات استراتيجية لقطاع المياه؛ وتطوير خطة عمل لتنفيذ الاستراتيجية.

٩- استحدثت دولة قطر عام ٢٠٠٤ لجنة الموارد المائية التي تولت مهام إعداد استراتيجية مائية وتنمية على المستوى الوطني تتضمن خطط عملية توضح كيفية إنفاذ المشاريع والأبحاث المتعلقة بالتنظيم الإداري والوضع الحالي لقطاع المياه وتقييم آثار التغيير الاقتصادي والاجتماعي في الموارد المائية. وتعنى اللجنة أيضاً بوضع خطط استثمارية لهذا القطاع وتحديد التكاليف وكيفية التمويل. وتقوم دولة قطر أيضاً بمراجعة الإطار القانوني للإدارة المتكاملة للموارد المائية وتحديثه ضمن الإصلاحات القائمة لتعزيز الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

١٠- اتخذت سلطنة عمان سلسلة من الإجراءات التنظيمية والتشريعية والإدارية، منها إعادة هيكلة النظام المؤسسي لإدارة قطاع المياه. وقد ركزت الإصلاحات على ضرورة ترشيد استهلاك المياه من جميع القطاعات الإنتاجية ودعم سياسات المحافظة على المياه الجوفية ونظام الأفلاج وإدارة الطلب على المياه، كما اعتمدت ضوابط اقتصادية وقانونية لتحقيق هذا الهدف.

## ٢- إجراء التعديلات المؤسسية والقانونية وتوفير البيئة المواتية

١١- وكأولى الخطوات الآيلة إلى إنفاذ سياساتها الوطنية المتصلة بالإدارة المتكاملة للموارد المائية، اعتمدت العديد من دول الإسكوا أساليب متشابهة لإعادة ترتيب تنظيمها المؤسسي، من خلال دمج المديرات والهيئات المسؤولة عن مختلف جوانب إدارة المياه ضمن سلطة أو وزارة واحدة مسؤولة عن التخطيط ووضع السياسات.

١٢- وفي هذا الصدد، أنشئت وزارة المياه والري في المملكة الأردنية الهاشمية عام ١٩٩٢، وأعيد تنظيم المؤسسات المائية فيها من أجل زيادة الكفاءة وتحسين استرداد الكلفة. وأحرز الأردن تقدماً ملحوظاً في تحقيق اللامركزية وتنمية السلطات المحلية، وأنشأ سلطتين مستقلتين لتطوير الموارد المائية وإدارتها، وهما: سلطة مياه الأردن وسلطة وادي الأردن. وفي فلسطين، أنشئت سلطة المياه الفلسطينية عام ١٩٩٩ للتنسيق بين مختلف الدوائر المسؤولة عن إدارة قطاع المياه، والتي كانت تعاني من تشتت صلاحياتها وتداخل مهامها وعدم وضوح الأدوار المؤسسية المنوطة بها.

١٣- أما في جمهورية مصر العربية، فتتولى وزارة الموارد المائية مسؤولية إدارة الموارد المائية على الصعيد الوطني بالتعاون مع الوزارات المعنية. وتضم وزارة الموارد المائية والري الهيئات التالية: التخطيط، ومياه النيل، والري، والسدود، ومشاريع الصرف، وغيرها. وعلى مستوى الأحواض والمناطق، توجد جهات فرعية (إدارات ومكاتب) في ٢٦ محافظة/منطقة لمتابعة تنفيذ القوانين وتسهيل الأعمال. أما على المستوى المحلي، فتمتيز مصر بالدور الفعّال نسبياً الذي تضطلع به جمعيات مستخدمي المياه على مستوى "المسقى"، وتتضمن مهام هذه الجمعيات تشغيل شبكات الري وصيانتها وتوزيع المياه داخل زمام النترع الفرعية.

١٤- بالنسبة إلى الجمهورية اليمنية، أسست وزارة المياه والبيئة عام ٢٠٠٣. وتتضمن الوزارة الجديدة أربع هيئات مستقلة، هي: الهيئة العامة للموارد المائية، والهيئة العامة لإمدادات المياه والصرف الصحي، والهيئة العامة لإمدادات المياه في المناطق الريفية، والهيئة العامة لحماية البيئة. وتسعى الحكومة اليمنية إلى تحويل دورها من مقدم لخدمات توفير مياه الشرب والصرف الصحي إلى منظم لعمليات قطاع المياه. وفي هذا السياق، تم اعتماد اللامركزية في إدارة الموارد المائية وتنفيذ المشاريع المتعلقة بها، كما تقوم المجالس المحلية حالياً بإعداد وإدارة مشاريع تطوير المياه. ولتعزيز أطر الشراكة، تم توسيع مجلس المدراء في الهيئة العامة للموارد المائية لتحقيق تمثيل أشمل لأصحاب المصالح ومستخدمي المياه، وإشراكهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمياه. كما أنشئت فروع جديدة في قطاع الهيئة العامة للموارد المائية في المناطق ذات الأولوية.

١٥- وقد استحدثت الجمهورية العربية السورية في هذا السياق ٦ مديريات مستقلة لري الأحواض، ومؤسسة عامة لاستثمار حوض الفرات وتنميته، كخطوة تجاه تعزيز اللامركزية ودور السلطات المحلية في إدارة الشؤون المائية على مستوى الحوض. كما استحدثت العراق وزارة الموارد المائية بهدف التركيز على التكامل بين القطاعات المعنية أو المستخدمة للموارد المائية.

١٦- وفي الجمهورية اللبنانية، مُنحت صلاحيات جديدة لوزارة الطاقة والموارد المائية والمصالح التابعة لها، مثل وضع السياسة العامة المائية، وصياغة المخطط التوجيهي العام، وتنفيذ المشاريع الكبرى؛ بينما دُمجت المصالح الحادية والعشرون القديمة في أربع مؤسسات موزعة على مستوى المناطق أو المحافظات، بالإضافة إلى المصلحة الوطنية لنهر الليطاني. ومن أهم مهام هذه المؤسسات دراسة المشاريع وتقييمها وتنفيذها وتشغيلها واستثمارها واسترداد كلفتها. ومنحت هذه المؤسسات قدراً أكبر من الاستقلالية المالية، مما يسمح لها بتمويل عمليات تطهير المياه ومعالجتها وتنقيتها. ويمكن لهذه المصالح استخدام شركات للقيام بخدمات توزيع المياه تحت إشراف الوزارة.

١٧- وفي سلطنة عمان، تم دمج قطاعات البلديات الإقليمية والبيئة وموارد المياه عام ٢٠٠١ في وزارة واحدة، هي وزارة البلديات الإقليمية والبيئة وموارد المياه. وتحرص هذه الوزارة على المضي قدماً في تكريس مبدأ اللامركزية الإدارية في ممارسة مهامها وتوجهاتها. وضمن هذه الوزارة، تعمل المديرية العامة لشؤون موارد المياه التي تنفذ خطط تنمية موارد المياه في السلطنة على تحديثها وتطويرها، وتشارك وزارتا الزراعة والصحة العامة في إدارة هذه الموارد. وقد اتخذت سلطنة عُمان عدة إجراءات تنفيذية لوضع التشريعات اللازمة من أجل تنفيذ سياسات ترشيد المياه وحماية المصادر المائية من التلوث. وقد وُضعت بعض الخطط لتوفير صرف صحي آمن ومناسب لـ ٨٠ في المائة من سكان مسقط بحلول عام ٢٠١٣ و ٩٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٧. كما وُضعت الخطط لخصخصة قطاع المياه والصرف الصحي.

١٨- وقد أدخلت بعض الدول الأخرى تعديلات على الترتيبات المؤسسية بحيث تتولى وزارة مستقلة إدارة الموارد المائية. ويفصل هذا الترتيب المؤسسي بين إدارة الموارد المائية وقطاعات استخدامها، على النحو الآتي:

(أ) يندرج تخطيط الموارد المائية وإدارتها في اختصاص الوزارة المعنية التي تخدم جميع القطاعات المستخدمة من غير أن تكون تابعة لأي منها. وكانت المملكة العربية السعودية أول من اتبع هذا النموذج، حيث فصلت إدارة الموارد المائية عن وزارة الزراعة في عام ٢٠٠١؛ وأنشئت وزارة مستقلة للمياه وضمت في سنة ٢٠٠٣ إلى قطاع الكهرباء وتعرف الآن بوزارة المياه والكهرباء؛

(ب) أما في دولة الإمارات العربية المتحدة، فاعتمدت الحكومة نهجاً مختلفاً لتحسين سبل إدارة الموارد المائية، ووضعت خطوات عملية لتعزيز الإطار المؤسسي لتنفيذ السياسات التي تشجع الإدارة المستدامة للموارد المائية؛

(ج) وفي دولة قطر، تقوم المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء بإعداد وتنفيذ المشاريع الخاصة بالكهرباء وبإمدادات مياه الشرب والصرف الصحي. كذلك، تتولى شركة الكهرباء والمياه مسؤولية إنتاج جميع الموارد الكهربائية والمائية من خلال امتلاك وتشغيل مولدات الطاقة ومحطات تحلية المياه. ويقوم قسم الصرف الصحي في هيئة الأعمال العامة بإدارة الأعمال المتعلقة بالمياه العادمة والإشراف عليها؛

(د) وفي مملكة البحرين، تم تشكيل مجلس الموارد المائية، وهو مجلس يضم الوزراء المعنيين برسم السياسات المائية العليا، وتنظيم استغلال المياه بين القطاعات المختلفة، وتنسيق العمل بين الجهات المعنية. وفي هذا الإطار، استحدثت بعض دول المنطقة أطراً تنظيمية فعالة للبناء المؤسسي ومبنية على أسس الشراكة مع القطاع الخاص، ويمكن الاستفادة منها في سائر دول الإسكوا كآلية عمل تساهم في تحسين سبل إدارة الموارد المائية المحدودة؛

(هـ) أما بالنسبة لتفعيل أدوات الإدارة لتطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية، فقد اتخذت دول عديدة الإجراءات اللازمة، منها إعادة هيكلة القطاع والتركيز على ضرورة ترشيد استهلاك المياه. فقد شهدت الجمهورية اللبنانية مثلاً تجربة مميزة فيما يتعلق بتطبيق آلية الشراكة بين القطاعين الخاص والعام في تنفيذ مشاريع المياه من خلال نظام البناء والتشغيل والتسليم ومؤخراً من خلال إدارة مرافق المياه في مدينتي طرابلس وصيدا. أما في الجمهورية العربية السورية، فقد تم تفعيل إدارة الأحواض من خلال لجان مستقلة؛

(و) غير أن القرار السياسي على أعلى المستويات ما زال غائباً في معظم دول المنطقة، وهو ضروري لدعم هذه الأدوات الإدارية وإنفاذها ضمن استراتيجيات الإدارة المتكاملة للموارد المائية وتعميمها على المستوى الوطني، وتنسيقها مع الاستراتيجيات التنموية في الوزارات الأخرى. وما زالت هذه الدول تتأثر بالسياسات القطاعية، الأمر الذي يشكل عائقاً يحول دون وضع البرامج التنفيذية والاستثمارية وبلورة الأدوات الإدارية وتطبيق القوانين وتحفيز المنتفعين للتعاون في ترشيد استهلاك المياه، لاسيما على المستوى المحلي.

### ٣- إعداد الخطط الاستثمارية وتوفير التمويل وتفعيل الأدوات الاقتصادية

١٩- بالنسبة لهياكل التمويل اللازمة لتنفيذ برامج الإدارة المتكاملة للموارد المائية، أحرزت العديد من دول الإسكوا تقدماً في صياغة برامج استثمارية مفصلة. وتساهم الدول المانحة في تمويل مختلف المشاريع، خاصة في الدول غير النفطية في المنطقة، من خلال القروض الطويلة الأمد أو المنح. لكن معظم هذه الاستثمارات تركز على مشاريع أولية رائدة لا تكون استثماريتها مضمونة. كما تشكل مساهمة القطاع الخاص المحدودة في تنفيذ المشاريع المائية على المستوى المحلي خصوصاً، ولا سيما تلك المتعلقة بمياه الشرب والصرف الصحي، عائقاً مهماً يحد من فعالية تطبيق وتنفيذ خطط العمل والبرامج المنبثقة من استراتيجيات الإدارة المتكاملة للموارد المائية. على سبيل المثال، أعد اليمن والأردن برامج استثمارية يمكن اتخاذها نموذجاً في إعداد الخطط. فقد حدد الأردن احتياجاته للتمويل بحوالي ٢٥ في المائة من مجموع الاستثمار اللازم، بينما تقدر هذه الاحتياجات في اليمن بحوالي ثلث الاستثمار اللازم تقريباً. وعلى الرغم من إمكانية مشاركة القطاع الخاص والجهات المانحة في تلبية احتياجات التمويل، يبقى تأمين الأموال اللازمة بصورة مستمرة وعلى المدى المتوسط والمدى البعيد التحدي الأكبر لتنفيذ الخطط القومية لقطاع المياه في الدول. وفي سياق تطبيق سياسات توسيع قاعدة الاستثمارات، يقوم القطاع العام في البحرين بتوفير قروض ميسرة للقطاع الخاص لتطوير المشاريع المائية وتنفيذها. أما في المملكة العربية السعودية، فقد استخدمت عائدات البترول لتمويل إنشاء معظم مصانع التحلية وتشغيلها حتى مطلع عام ١٩٩٠. أما الآن، فقد اتجهت السياسات نحو حشد مصادر التمويل من القطاع الخاص، وذلك لتخفيف العبء على الموازنة العامة. وفي الإمارات العربية المتحدة، تمول مشاريع إنتاج الطاقة والمياه عن طريق مصارف دولية.

٢٠- وفيما يتعلق بالأدوات الاقتصادية، أشارت بعض الدول إلى ضرورة وضع سياسات ملائمة وفعالة تعنى بالشق الاقتصادي والاجتماعي لاسترداد الكلفة، وتقييم مردود الاستثمارات في مشاريع تطوير مصادر المياه. وتبدي مصر تحفظاً خاصاً في هذا السياق، لاسيما في موضوع التسعير، نظراً إلى تركيز المعنيين على أهمية إبراز القيمة الاجتماعية للمياه قبل قيمتها الاقتصادية. أما في الأردن، فقد قررت وزارة المياه والري رفع الأسعار على مجمل فاتورة المياه وليس على المتر المكعب الواحد اعتباراً من الربع الرابع من سنة ٢٠٠٥ لتعزيز استرداد التكلفة.

٢١- وفي لبنان، يعزز نظام السوق السائد مشاركة القطاع الخاص في مشاريع قطاع المياه واستثماراته، وخاصة في البناء والتشغيل والتسليم، وعدة نماذج شراكة أخرى في إمدادات الخدمات والصرف الصحي. وتجدر الإشارة إلى تجربة استعمال العدادات في مدينتي صيدا وطرابلس. غير أن قانون الخصخصة في لبنان ما زال قيد الدرس، وهناك عقبات عديدة تواجه تطبيقه وتفعيله. وقد اتخذت مؤخراً سلطنة عمان والجمهورية العربية السورية والعراق - ضمن برامج إعادة الأعمار - بعض الإجراءات التنظيمية والقانونية لتمكين القطاع الخاص من المساهمة في مشاريع تطوير خدمات المياه وإدارتها. غير أن المشكلة هي في تحفيز القطاع الخاص المحلي للاستثمار في قطاع المياه بشروط ميسرة، مع مراعاة الضوابط اللازمة لتحديد التعرفة وتأمين الخدمات، لأن للمياه قيمة اجتماعية توازي قيمتها الاقتصادية.

٢٢- وعلى صعيد وضع الرسوم على التلوث، ما زال هذا الجانب من إدارة الموارد المائية خارج نطاق البحث الجدي في العديد من دول المنطقة لأسباب متعددة. والجدير بالذكر أن العديد من خبراء المياه والناشطين في البيئة والمنظمات الأهلية يطالبون بوضع التشريعات البيئية أو تفعيلها، بما في ذلك فرض



الرسوم على التلوث. غير أنه لا توجد حتى الآن أية آلية فعّالة تستطيع ضبط التلوث أو تسمح بفرض الرسوم الملائمة.

#### ٤- استخدام أدوات الإدارة عموماً وإدارة الموارد المائية المشتركة خصوصاً

٢٣- فيما يتعلق بتطبيق الأدوات الإدارية، سجلت معظم دول الإسكوا تقدماً ملحوظاً في تقييم الموارد والاحتياجات وتقييم المخاطر وإدارتها. وتبقى الحاجة قائمة إلى توفير المعلومات والبيانات اللازمة للتقييم بشكل متواصل. ويكمن التحدي الأكبر في صعوبة الحصول على البيانات الرسمية الموثوقة والموثوقة، كما هو الحال في معظم الدول الأعضاء في الإسكوا. ويعود النقص في ذلك إما لعدم توافر هذه البيانات، وإما لأسباب مادية، وإما بسبب الأوضاع السياسية السائدة، وإما لأسباب أمنية على المستوى القومي من منظور السلطات المعنية.

٢٤- وبالنسبة لكفاءة استخدام المياه، يجري وضع مشاريع نموذجية لإعادة تدوير المياه العادمة في قطاعات مختلفة، غالباً بتحفيز من الجهات المانحة. ومثال على ذلك التجربة العمانية في إعادة استخدام المياه العادمة، حيث تعتمد معظم دول مجلس التعاون الخليجي على هذه المياه بشكل مباشر أو غير مباشر بعد معالجتها لتوفير المياه اللازمة للعناية بالحدائق أو حتى للري الزراعي. كما تعتمد هذه المشاريع بشكل رئيسي على مشاركة القطاع الخاص في هذه المهمة. والجدير بالذكر أن المملكة العربية السعودية تنتج أكثر من ١,٥ مليون متر مكعب من المياه المعالجة في اليوم الواحد في مصانع إعادة تدوير المياه العادمة. ويشهد الأردن تجربة مميزة في إدارة الطلب على المياه، تليه مصر، وهما يستعينان بالأدوات الاقتصادية. أما في اليمن، فالقطاع الخاص يساهم إلى حد كبير في التزويد بالمياه، غير أن هذه الخدمات مقدمة بطريقة غير منظمة وتفتقر إلى سياسة واضحة تحدد آلية ضبطها. وقد تباينت تجارب البلدان المعنية من حيث كيفية وضع وتنفيذ الأدوات الإدارية المعنية بمشاركة القطاع الخاص. فقد بادرت الإمارات إلى إعداد خطة طويلة الأمد لخصخصة قطاع المياه والكهرباء من خلال مشاريع مشتركة بين الهيئة ومختلف الشركات الخاصة الدولية. وفي المملكة العربية السعودية، أنشئت شركة المياه والكهرباء في عام ٢٠٠٣، وهي تعتبر أولى تجارب تطبيق مشاركة القطاع الخاص على نطاق واسع في مجال خدمات الطاقة والمياه.

٢٥- وفيما يتعلق بحل النزاعات وإدارة المياه المشتركة، تبرز أهمية بلورة الاستراتيجيات الوطنية وتطوير مهارات التفاوض. وتجدر الإشارة إلى أنّ المفاوضات المائية التي أنجزت بين لبنان والجمهورية العربية السورية أسفرت عن إبرام اتفاقيتين، الأولى اتفاقية عام ١٩٩٤ لتوزيع مياه نهر العاصي، والثانية اتفاقية لاقتسام مياه حوض النهر الكبير الجنوبي بين الجمهورية العربية السورية ولبنان، وبناء سد مشترك على المجرى الرئيسي للنهر. كذلك، أبرمت الجمهورية العربية السورية والعراق اتفاقية مؤقتة في عام ١٩٨٩ حول تقاسم نهر الفرات بنسبة ٤٢ في المائة للجمهورية العربية السورية و٥٨ في المائة للعراق في السنة، بينما لم تتوصل هاتان الدولتان إلى إبرام اتفاق مرض مع تركيا منذ الثمانينات. ويدل وضع إدارة المياه المشتركة - على أن هذا الجانب في إدارة الموارد المائية حساس للغاية ويتطلب وجود قرارات سياسية وبيئية مواتية تشجع على صياغة تلك الاتفاقيات. وقد أظهرت العديد من دول المنطقة قدرات تفاوضية مع الدول الأخرى المتشاطئة معها والمنتمية إلى خارج المنطقة، من خلال اللجان المعنية بالتفاوض وإدارة الموارد المائية المشتركة والسعي إلى تعزيز مناخ من التعاون، وتجربة مصر في مبادرة حوض النيل مثال على ذلك.

## ٥- بناء القدرات وإعداد البرامج التدريبية وتفعيل دور المرأة

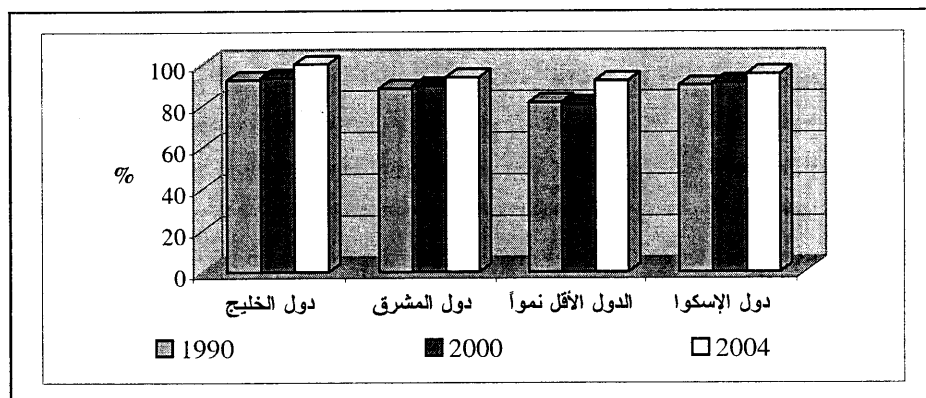
٢٦- حتى الآن، يعتبر بناء القدرات لتعزيز الأدوار المؤسسية عائقاً رئيسياً في تنفيذ سياسات الإدارة المتكاملة للموارد المائية في معظم دول الإسكوا. وبالرغم من ذلك، تُبذل بعض الجهود من أجل تفعيل التعاون وتبادل المعرفة على مستوى التدريب ونشر الوعي وبناء القدرات في العديد من الدول. ويتم ذلك من خلال إقامة ورش العمل المشتركة في مختلف مجالات الإدارة المتكاملة للموارد المائية، والاستعانة بالوسائل الإعلامية لبناء الوعي المائي والبيئي في المجتمع، وإعداد برامج تدريبية للكوادر الفنية في مجالات الإدارة المتكاملة للموارد المائية. غير أن هذه البرامج تتباين في فعاليتها وتركز على الجوانب الفنية، بينما لا تزال الحاجة ماسة إلى بناء القدرات الإدارية، ولاسيما أساليب وآليات التنسيق بين الجهات المعنية وخدمة المستفيدين. وتهتم الجهات المانحة في العراق بهذا الجانب خصوصاً، حيث تم تنظيم عدة دورات تدريبية في هذا المجال. وتقوم معظم الدول بإعداد برامج التوعية وتنفيذها وحث المجتمع على ترشيد استهلاك المياه. وغالباً ما يكون ذلك من خلال الدوائر المتخصصة في الوزارات أو في فروعها الإقليمية؛ أو من خلال وسائل الإعلام والمطبوعات، أو البرامج المدرسية، أو برامج الترشيد الموجهة للمزارعين ومستخدمي المياه في المنازل. وقد اتخذت جميع الدول إجراءات عديدة لتفعيل دور المرأة في إدارة الموارد المائية وترشيد الاستهلاك والمحافظة على نوعية المياه، وخاصة في المناطق الريفية، إلا أن هذا الدور مازال بحاجة إلى المزيد من التعزيز على مستوى صنع القرار وإدارة الموارد المائية على المستويين المحلي والوطني.

## باء- الوضع الحالي لتوفير خدمات مياه الشرب والصرف الصحي وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

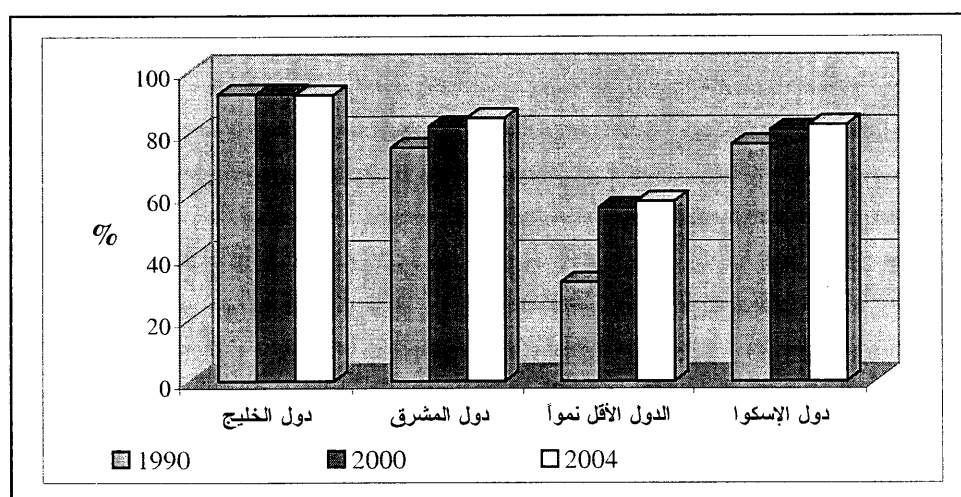
٢٧- تواجه العديد من دول الإسكوا تحديات كبيرة في توفير خدمات مياه الشرب والصرف الصحي. ولعل أهم هذه التحديات ندرة المياه العذبة، وتدهور نوعية المياه، وعدم تكامل السياسات، وعدم تفعيل مبدأ المشاركة، بالإضافة إلى غياب آليات التنسيق والتعاون بين القطاعات المعنية. كذلك، أدت زيادة الطلب على المياه بفعل النمو السكاني المطرد إلى زيادة الاستثمارات والموارد المالية المطلوبة بدرجة كبيرة. ومن أجل تقييم التقدم المحرز في المنطقة، قامت الإسكوا بالتعاون مع العديد من المنظمات الإقليمية والدولية بإعداد تقرير تفصيلي عن التقدم المحرز في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، والتحديات والقضايا الرئيسية، وكيفية الوصول إلى تحقيق الأهداف والغايات بحلول السنة الهدف (الإسكوا، ٢٠٠٥). وقد عرض التقرير المؤشرات المتعلقة بالهدف السابع فيما يتعلق بدول الإسكوا والمناطق الفرعية، وهي دول مجلس التعاون الخليجي (البحرين، والكويت، وسلطنة عمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة) ودول المشرق (مصر، ولبنان، والأردن، والجمهورية العربية السورية، والعراق) والدول الأقل نمواً (فلسطين، واليمن)، وقد حددت تلك المناطق طبقاً للتقارب الجغرافي والتشابه في الموارد المتوفرة ومستوى التنمية والظروف الاجتماعية والاقتصادية للدول.

٢٨- ويبين الشكل ١ نسبة السكان الذين تتوفر لهم مياه الشرب المأمونة (وتشمل المياه المنقولة في الشبكات العامة والآبار المحفورة أو المضخات من الآبار المحمية أو الحنفيات العمومية)، بينما يوضح الشكل ٢ نسبة السكان المنتفعين بخدمات الصرف الصحي الأساسية (شبكات الصرف الصحي والمرافق المخدومة بخزانات التحليل والمرافق العامة المنشأة بطريقة صحيحة) في دول الإسكوا في الأعوام ١٩٩٠ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠٤ ومتابعة التقدم المحرز في هذا المجال خلال تلك الفترة.

الشكل ١ - نسبة السكان الحاصلين على مياه الشرب المأمونة في دول الإسكوا<sup>(٢)</sup>



الشكل ٢ - نسبة السكان المنتفعين بصرف صحي مأمون في دول الإسكوا



٢٩- وتشير مؤشرات إمدادات خدمات المياه والصرف الصحي إلى أنه يتعين على دول الإسكوا بذل جهود كبيرة لتحقيق الأهداف المحددة، لاسيما في المناطق الريفية وفي أقل البلدان نمواً. وتظل إمكانيات الحصول على المرافق الصحية أقل من إمكانيات الحصول على مياه الشرب المأمونة في معظم دول المنطقة. ففي عام ٢٠٠٤، سُجّلت أدنى نسبة من السكان الذين يتمتعون بإمكانية الحصول على المرافق الصحية في المناطق الريفية في أقل البلدان نمواً (٤٥ في المائة)، تليها بلدان المشرق (٧٠ في المائة) وبلدان مجلس التعاون الخليجي (٧٨ في المائة). أما في المناطق الحضرية، فلم تتجاوز نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول على المرافق الصحية ٨٢ في المائة في أقل البلدان نمواً، مقابل ٩٢ في المائة في دول المشرق، ونحو ١٠٠ في المائة في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

٣٠- وفي حال عدم اتخاذ إجراءات عاجلة لتحسين هذا الوضع، يتوقع أن يفقر نحو ٨٢ مليون شخص في المنطقة العربية ككل في عام ٢٠١٥ إلى فرص الحصول على مياه الشرب المأمونة، وأن يفقر ١٢٤ مليون

(٢) <http://www.wsinfo.org> ،WHO-UNICEF, Joint Monitoring programme, 2006

شخص إلى إمكانية الحصول على المرافق الصحية الأساسية، وسيكون ٥٠ في المائة من أولئك الأشخاص في أقل البلدان العربية نمواً (الإسكوا، ٢٠٠٥).

٣١- تعاني دول الإسكوا من عدم وجود البيانات الكافية والسلاسل الحزبية (Chain of Custody) والبيانات الدقيقة المبنية على مفهوم واحد والمنهجية الثابتة فيما يتعلق بنسب تغطية خدمات مياه الشرب والصرف الصحي. لذلك، ينبغي إجراء مسح شامل على المستوى الوطني في الدول، ومتابعة الخطط الموضوعة لزيادة خدمات المرافق، وإجراء تقييم شامل لتحديد الاحتياجات من الموارد المالية والاستثمارات المطلوبة. ويتطلب هذا الأمر بناء القدرات الإحصائية لتحسين عملية رصد الأهداف الإنمائية للألفية والإبلاغ عنها، خصوصاً في مجال جمع الإحصاءات وتحليلها واستخدامها لغرض وضع سياسات التنمية المستدامة وتنفيذها حتى يتسنى تحقيق الغاية والهدف بحلول عام ٢٠١٥.

٣٢- واضطلعت الإسكوا مؤخراً بالعديد من الأنشطة لمساعدة الدول الأعضاء على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مجال استدامة الموارد المائية، لاسيما تحسين خدمات مياه الشرب والصرف الصحي ودعم دور القطاع الخاص. على سبيل المثال، قامت الإسكوا خلال الفترة ٤-٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الفني بعقد الاجتماع التأسيسي الأول للشبكة العربية لمرافق المياه، ومن المتوقع أن تعمل هذه الشبكة وفقاً لأسلوب الدعم الذاتي وأن تكون شبكة اتصالات قوية لمرافق المياه وأن تساعد الدول الأعضاء في الإسكوا على زيادة كفاءة الخدمات وتحسين مستوياتها، وتحقيق الفائدة من خلال وضع مؤشرات الأداء، وتطوير معايير تقنية حديثة، وبناء القدرات، وتحسين إدارة المشاريع الاستثمارية الضخمة في مجال توفير خدمات مياه الشرب والصرف الصحي في المنطقة. ويتوقع أن تكون الشبكة العربية لمرافق المياه بمثابة آلية فعالة تسمح للأعضاء بتبادل الخبرات والتشاور بشكل إيجابي والتفاعل البناء مع الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات الدولية المانحة، بغرض تحقيق الفائدة المشتركة لجميع الأطراف.

### ثالثاً- ماذا بعد ٢٠٠٥؟ الإطار العام لتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية وتنفيذ البرامج

#### ألف- الخطوات العملية لاستكمال الاستراتيجيات الوطنية للإدارة المتكاملة للموارد المائية

٣٣- دلت الدراسة على وجود تباين بين الدول الأعضاء في الإسكوا في التقدم المحرز نحو إعداد خطط الإدارة المتكاملة للموارد المائية. لذلك، على الدول أن تبذل الجهود وتتخذ بعض الخطوات العملية لتحقيق تلك الغاية. ومن أهم هذه الخطوات العملية:

(أ) مراجعة الوضع الحالي لإعداد السياسات وما يتوفر من بيانات ومؤشرات ودراسات، وجمع المعلومات اللازمة - على المستويين الوطني والمحلي وعلى مستوى الحوض - لتقييم الاحتياجات الحالية من المياه وتحديد التوقعات المستقبلية وتقييم وضع إدارة الموارد المائية حسب الأولويات التنموية المعتمدة والأهداف المرجوة وكيفية تحقيقها؛

(ب) استكمال/مراجعة/بلورة الاستراتيجيات الوطنية للإدارة المتكاملة للموارد المائية بناءً على نتائج التقييم المفصل لحالة الموارد المائية والخيارات الاستراتيجية لتنمية هذه الموارد. وينبغي التنبيه إلى أهمية

إدماج برامج الإمداد بمياه الشرب والصرف الصحي في الاستراتيجيات الوطنية لإدارة الموارد المائية وخطط التنمية في الدول؛

(ج) إعداد الخطط الاستثمارية وبرامج التنفيذ بالتوازي مع الاستراتيجيات الوطنية للإدارة المتكاملة للموارد المائية، على أساس الخيارات الاستراتيجية والتقييم الدقيق والواقعي للموارد المتاحة والمرتبطة وتوفير الاستثمارات اللازمة لذلك بطرق مستدامة؛

(د) تحديد الجهات المعنية ووضع الآليات اللازمة لضمان التنسيق والتعاون وتأكيد التواصل فيما بينها، مع ضرورة إنشاء لجنة توجيهية مختصة تحدد الرؤيا التي تنطوي عليها الاستراتيجية وإطارها السياسي وتشرف على إعداد الاستراتيجيات وبلورتها والتنسيق مع ممثلين عن الوزارات المعنية والسلطات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني؛

(هـ) تأسيس لجنة وزارية (المجلس القومي للمياه مثلاً) تضم ممثلين عن الوزارات المعنية لمتابعة تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للإدارة المتكاملة للموارد المائية، ويفضل أن تخضع لإشراف رئاسة الجمهورية أو رئاسة الوزارة أو لجنة تخطيط عليا؛

(و) البحث في إمكانية الاستفادة من تجارب الدول الأعضاء التي أحرزت تقدماً ملموساً في هذا السياق من حيث مضمون استراتيجياتها والنهج المتبع ونقل الخبرات والدروس المستفادة من تجارب الدول الأخرى لتحقيق أقصى فائدة ممكنة.

#### باء- توفير الاستثمارات وتعبئة الموارد لزيادة خدمات مياه الشرب والصرف الصحي

٣٤- توفر الدول الأعضاء اعتمادات مالية ضخمة لبناء محطات تنقية مياه الشرب ومعالجة الصرف الصحي وتشغيلها وصيانتها. وبالرغم من ذلك، مازالت الحاجة قائمة إلى توفير موارد مالية ضخمة أخرى لاستكمال تلك المشاريع طبقاً للمؤشرات والبيانات التي تم عرضها في الدراسة، لاسيما في المناطق الريفية وفي الدول الأقل نمواً في المنطقة. وما زالت الدول تتحمل كلفة تلك المشاريع كاملة، بينما نقل عنها بكثير نسبة الكلفة التي يتكبدها المستهلكون. ففي مصر على سبيل المثال، تبلغ الكلفة المتوسطة لإنتاج متر مكعب من مياه الشرب ٠,٥٢ جنيه، بينما يتراوح سعر المتر للمستهلكين بين ٠,١٦ و ٠,٣ جنيه للمتر المكعب. وعليه، من الواضح أن إيرادات مرفق مياه الشرب والصرف الصحي لا تكفي لتغطية تكاليف البناء والصيانة والتشغيل اللازمة للتوسعات المستقبلية. لذلك، على الدول اتباع سياسات جديدة وإيجاد الفرص اللازمة لتوفير الاستثمارات المطلوبة، وذلك من خلال زيادة التعاريف وربط رسوم الاستهلاك تصاعدياً بمعدلات الاستهلاك وبمستوى الدخل، فضلاً عن فرض رسوم مختلفة بشرائح متدرجة على مختلف المستخدمين وحسب الاستخدام، مثل الاستخدام المنزلي والبناء والصناعة والفنادق السياحية والمشاريع الاستثمارية الخاصة وغيرها. بالإضافة إلى ذلك، يتعين تشجيع المساهمة الفردية والمجتمعية في مشاريع المياه والصرف الصحي، والاستمرار في تقديم الدعم المباشر وغير المباشر إلى المجموعات الفقيرة، والعمل على زيادة الدخل برفع مستوى كفاءة نظم القياس والعدادات، ووضع نظم محاسبة فعالة لجمع الرسوم من المستهلكين والمستفيدين من الخدمة. ويتعين أيضاً تحفيز القطاع الخاص والمستثمرين والمؤسسات المالية

للمشاركة في مجالات إنشاء محطات مياه الشرب والصرف الصحي، من خلال خفض الضرائب أو الإعفاء منها، وخفض الفوائد المصرفية، وإعطاء تسهيلات للسداد على فترات أطول.

### جيم - تفعيل آليات الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والجمعيات الأهلية

٣٥- لضمان تنفيذ برامج مياه الشرب والصرف الصحي، ينبغي الاهتمام بالشراكة بين الأجهزة الحكومية والتنفيذية والقطاع الخاص لتحقيق الأهداف المرجوة من هذه البرامج، وخاصة في المجتمعات المحلية. ومن الملاحظ أن الجمعيات الأهلية والجهات غير الحكومية والمجتمع المدني تضطلع في معظم الأحيان بتنفيذ مشاريع إرشادية محدودة في مجال مياه الشرب والصرف الصحي، مثل وضع البرامج الرامية إلى رفع مستوى وعي المواطنين بترشيد المياه، وقياس كميات المياه المتسربة، ووضع بعض المشاريع الصغيرة لتحسين خدمات مياه الشرب والصرف الصحي، وغيرها من الجهود والأنشطة الأخرى. ويمكن تحقيق فائدة أكبر من خلال دمج هذه المشاريع، وخاصة في المناطق المحرومة، مع برامج إمدادات مياه الشرب والصرف الصحي التي تقوم بها الأجهزة الحكومية وهيئات المرافق، مثل إمداد الشبكات العامة وإنشاء محطات المعالجة وغيرها. وبالتالي، تؤدي تلك الإجراءات إلى تخفيض التكاليف وتشجيع مشاركة المنتفعين في الاستثمارات.

٣٦- لذلك، أصبح من الأهمية بمكان توفير البيئة المؤاتية من خلال تعزيز التشاور مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية لتبادل المعرفة وإرساء الشراكات وتدعيم التواصل بين جمعيات المجتمع المدني والمواطنين بصفة عامة وصانعي القرار، وتعبئة جهودهم للوصول إلى رؤيا مشتركة على صعيد إدارة الموارد المائية وتنمية مشاريع مياه الشرب والصرف الصحي. وينبغي أيضا تطوير آلية تعاون مع تلك الجهات وتدعيمها بالتشريعات والقوانين التي تمنحها المسؤوليات والصلاحيات التي تخولها المشاركة على نحو فعال في صنع القرار فيما يتعلق بالسياسات المائية. ومن الضروري أخذ دور المرأة في الاعتبار وتحديد احتياجاتها وأولوياتها عند وضع خطط تطوير خدمات مياه الشرب والصرف الصحي، وتشجيع الاستخدام الأمثل للمرافق العامة وخصوصا في المناطق الريفية، وتشجيع مشاركتها في اتخاذ القرار ووضع السياسات العامة المتعلقة بالتنمية المستدامة للموارد المائية في دول الإسكوا.

### دال - متابعة وتقييم تنفيذ السياسات والبرامج لتحقيق الإدارة المستدامة للموارد المائية

٣٧- إن الغرض من عملية تقييم دورة الإدارة المتكاملة للموارد المائية هو إجراء تقييم شامل للسياسات المائية، بهدف تحديد المشاكل التي قد تعيق تنفيذها أو تأخره، مثل العراقيل الفنية أو نقص التمويل والاستثمارات أو صعوبة مشاركة الجهات المعنية وتعاونهم في تنفيذ السياسات والبرامج. ولهذا الغرض، يقترح إنشاء وحدة متخصصة لتقييم العمل بمنظومة الإدارة المتكاملة للموارد المائية، أو تشكيل لجنة مستقلة من الخبراء المحليين في مجال إدارة الموارد المائية، مع إمكانية الاستعانة بالخبرة الأجنبية في صورة مشاريع دعم فني للهيئات والوزارات المسؤولة عن شؤون المياه. ويقترح أن تكون تلك الوحدة أو اللجنة تابعة لمجلس الوزراء أو المجلس الوطني المتخصص (المجلس الوطني للمياه مثلا) حتى تتوفر لها الاستقلالية الكافية عن سلطات ووزارات المياه، وأن تتمتع بالسلطة والدعم السياسي على أعلى المستويات، والقدرة على تعديل البرامج والسياسات المائية في حال وجود عقبات تحول دون إتمام عملية التنفيذ. وينبغي أن يتم ذلك في إطار إستراتيجية واضحة للتقييم تتضمن الإجراءات الآتية:

(أ) إعداد تقارير سنوية عن مدى التقدم المحرز في تنفيذ السياسات، وإعداد تقارير أكثر تفصيلاً (عند الحاجة) تتناول قضايا محددة، والاعتماد فيها على الدراسات البحثية لحل المشكلات التي تعيق تنفيذ السياسات المائية؛

(ب) إعداد المؤشرات لتقييم أداء السياسات المائية، مع مراعاة توفير البيانات الكافية لإعداد تلك المؤشرات، وخاصة مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية. ويمكن لهذه المؤشرات تحديد مدى التقدم في التنفيذ، كما ونوعاً، بالمقارنة مع الهدف المرجو، ودراسة مدى كفاءة تنفيذ الخطط الاستثمارية وربطها بالإنجازات والأعمال التنفيذية؛

(ج) إعداد التوصيات والإرشادات اللازمة لتعديل البرامج والسياسات، من خلال دراسة المشاكل والتحديات التي طرأت خلال فترة التقييم والمتابعة السابقة وتحليلها؛

(د) مناقشة التقارير السنوية في البرلمان ومجلس الوزراء، وخاصة الإنجازات والمشكلات التي تحول دون تنفيذ البرامج والخطط الاستثمارية، بغية التأكد من توفير الدعم السياسي للسياسات المائية وتوفير آليات المتابعة والمراقبة للبرامج المعدلة المقترحة؛

(هـ) نشر التقارير السنوية بعد اعتمادها والموافقة على البرامج المقترحة والمعدلة من قبل مجالس الوزراء أو المجالس الوطنية المتخصصة ووزارات وهيئات المياه والوزارات الأخرى وجميع المعنيين بتنفيذ السياسات المائية؛

(و) التأكد من مشاركة المواطنين في عملية تقييم السياسات المائية ومتابعتها من خلال نشر التقارير السنوية على الإنترنت، أو إعداد ملخص لأهم الإنجازات والتحديات وتوزيعه على المستوى المحلي ومستوى المحافظات للتأكد من المشاركة الفعالة على جميع المستويات ولتفعيل مبدأ اللامركزية في إدارة الموارد المائية في الدول.

٣٨- الوثيقة معروضة على السادة أعضاء اللجنة الموقرة، للتفضل بالنظر فيها ومناقشتها وإثرائها بأحدث البيانات عن الأنشطة ذات الصلة في بلدانهم.

## الجدول - نموذج عن مشاركة بعض الجهات المعنية في إدارة الموارد المائية

مكونات الإدارة المتكاملة للموارد المائية	الهيئة المؤسسية	وزارات المياه	المجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية، الجمعيات المتخصصة، الاتحادات)	جمعيات مستخدمي المياه	خدمات المياه
	<ul style="list-style-type: none"> <li>- سن التشريعات المتعلقة بحقوق المياه/توحيها</li> <li>- إعداد الخطط الوطنية والاتفاقيات</li> <li>- إعداد الإستراتيجية الوطنية للمياه</li> <li>- السياسات الإستثمارية</li> <li>- تميم إطار عمل لمشراكة القطاع الخاص</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تأييد إصلاح البنية التشريعية/المؤسسية لضمان المشاركة</li> <li>- ضمان مشاركة المواطن/المجتمع المدني في أولى مراحل صياغة خطط الإدارة المتكاملة للموارد المائية</li> <li>- تعبئة المجتمع المدني/دعم جهوده للتوصل إلى رؤيا مشتركة على صعيد إدارة مصادر المياه</li> <li>- ضمان تحديد التوعية بالتشاور مع مجموعات المجتمع المدني/أصحاب العلاقة</li> <li>- دعم المشاركة في مؤسسات المراقبة التابعة للمواطن بالاشتراك مع القطاع العام</li> <li>- المشاركة في تحديد أدوات هذه المؤسسات ومسؤولياتها</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تطوير آلية للتعاون مع المزارعين والمنظمات غير الحكومية ومجموعات المواطنين وسلطات المياه</li> <li>- تطوير خطة محلية للإدارة المتكاملة لموارد المياه المحلية</li> <li>- المشاركة في تطوير السياسات الزراعية وذلك المتصلة بالمياه المخصصة للري</li> <li>- المشاركة في صياغة سياسات توفير المياه وإجراءات الحماية</li> <li>- دعم مشاركة المرأة وتمكين جمعيات مستخدمي المياه</li> <li>- التعبئة لتمكين جمعيات مستخدمي المياه وتدعم التوكيد القانونية والمؤسسية وتعزيز القرارات</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- وضع المعايير للتطبيق/مراقبة نوعية المياه وتوزيعها</li> <li>- تطبيق حقوق المياه</li> <li>- تطوير آليات استرجاع الكلفة وتطبيق التوعية</li> <li>- المشاركة في التخطيط لوضع السياسات والبرامج</li> <li>- تشجيع استثمارات الشركات الخاصة في المشاريع المائية</li> <li>- تأسيس لجنة تنسيقية لتسيير أعمال أصحاب العلاقة المحليين والمجموعات المستهدفة</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- بناء قدرات العاملين المحترفين في المياه في السلطات التشريعية في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وخصوصا توعية الأنظمة وخدمات الرياتين</li> <li>- إنشاء قاعدة معلومات على أساس المجموعات المستهدفة</li> <li>- نشر وعلمها على السلطات المائية وأصحاب العلاقة المحليين، وعلى أساس توعية/كفاءة الخدمة</li> <li>- المشاركة القائمة على المعرفة والتشايك بين خدمات المياه ودعم أفضل الممارسات</li> <li>- ضمان مشاركة مثلي السكان المحليين/المنظمات غير الحكومية في وضع السياسات والتخطيط والتصميم</li> </ul>
	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تحديد/تطبيق أصحاب العلاقة ضمن المجتمع المدني، جدول أعمال، نمط العمليات والقررة على المشاركة في الإدارة المتكاملة للموارد المائية</li> <li>- دعم المشاركة بالمعرفة وأفضل الممارسات</li> <li>- دعم منظمات المجتمع المدني</li> <li>- دعم مناقشات/مفاوضات أصحاب العلاقة عبر القطاعات</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تنظيم حملات توعية بقضايا المياه ورفع مستوى الوعي</li> <li>- شن الحملات لدعم منظور المرأة في الإدارة المتكاملة للموارد المائية</li> <li>- تطوير تفتيات القيادة من أجل كسب أعضاء البرلمان/إصناعي، التزار فيما يتعلق بمشوق تطبيق المياه، وتقديم خدمة مناسبة وموثوقة</li> <li>- تطوير/تطبيق التدريب/بناء القدرات على مستوى المجتمع</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- ابتكار آليات تعاون بين أعضاء جمعيات مستخدمي المياه لتطبيق وإبقاء شبكات الري</li> <li>- وضع المعايير واليات المراقبة لتحسين توزيع المياه إلى أصحاب العلاقة</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تطوير آلية للتعاون مع المزارعين والمنظمات غير الحكومية ومجموعات المواطنين وسلطات المياه</li> <li>- تطوير خطة محلية للإدارة المتكاملة لموارد المياه المشاركة في تطوير السياسات الزراعية والمياه المخصصة للري</li> <li>- المشاركة في صياغة سياسات توفير المياه وإجراءات الحماية</li> <li>- دعم مشاركة المرأة وتمكين جمعيات مستخدمي المياه</li> <li>- التعبئة لتمكين جمعيات مستخدمي المياه وتدعم التوكيد القانونية والمؤسسية/توعية القررات</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- بناء قدرات العاملين المحترفين في المياه في السلطات التشريعية في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وخصوصا توعية الأنظمة وخدمات الرياتين</li> <li>- إنشاء قاعدة معلومات على أساس المجموعات المستهدفة</li> <li>- نشر وعلمها على السلطات المائية وأصحاب العلاقة المحليين، وعلى أساس توعية/كفاءة الخدمة</li> <li>- المشاركة القائمة على المعرفة والتشايك بين خدمات المياه ودعم أفضل الممارسات</li> <li>- ضمان مشاركة مثلي السكان المحليين/المنظمات غير الحكومية في وضع السياسات والتخطيط والتصميم</li> </ul>
	<ul style="list-style-type: none"> <li>- دعم نظام إدارة مياه تكون الشراكة أساسا له/نظام إدارة المياه لأصحاب العلاقة المتعددين</li> <li>- بناء القدرات الإدارية والتنسيقية لمدير المياه/الموظفين التقنيين في الولايات</li> <li>- توضيح الوظائف والمسؤوليات المختلفة المرتبطة بالأقسام المعنية بالمياه</li> <li>- تهيئة المؤسسات التنظيمية ووكلات التنفيذ</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- الوصول إلى مصادر المياه الوطنية/وتعتبرات الطلب</li> <li>- دعم/مراقبة المبادرات المتعلقة باستعمال المياه المعادة</li> <li>- دعم البرامج التدريبية/التربوية لرفع مستوى الوعي بضرورة المياه/البيات للحماية</li> <li>- مراقبة المؤسسات التشريعية لتوعية المياه وكميتها وشبكات توزيعها/كفاءة الخدمة</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تنظيم خدمات موجهة للزبون</li> <li>- مراقبة نوعية المياه وتوزيعها وخدماتها</li> <li>- ضمان القياس الصحيح وتطبيق التوعية</li> <li>- الرخص القابلة للتجارة</li> <li>- تأثير مرفقة/تطبيق نظام التوعية على التجمعات المحلية/المنظمات غير الحكومية</li> <li>- دعم المبادرات الرامية إلى شن حملات التوعية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تطوير آلية للتعاون مع المزارعين والمنظمات غير الحكومية ومجموعات المواطنين وسلطات المياه</li> <li>- تطوير خطة محلية للإدارة المتكاملة لموارد المياه المشاركة في تطوير السياسات الزراعية والمياه المخصصة للري</li> <li>- المشاركة في صياغة سياسات توفير المياه وإجراءات الحماية</li> <li>- دعم مشاركة المرأة وتمكين جمعيات مستخدمي المياه</li> <li>- التعبئة لتمكين جمعيات مستخدمي المياه وتدعم التوكيد القانونية والمؤسسية/توعية القررات</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- بناء قدرات العاملين المحترفين في المياه في السلطات التشريعية في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وخصوصا توعية الأنظمة وخدمات الرياتين</li> <li>- إنشاء قاعدة معلومات على أساس المجموعات المستهدفة</li> <li>- نشر وعلمها على السلطات المائية وأصحاب العلاقة المحليين، وعلى أساس توعية/كفاءة الخدمة</li> <li>- المشاركة القائمة على المعرفة والتشايك بين خدمات المياه ودعم أفضل الممارسات</li> <li>- ضمان مشاركة مثلي السكان المحليين/المنظمات غير الحكومية في وضع السياسات والتخطيط والتصميم</li> </ul>



## المراجع

الإسكوا، ٢٠٠٥، "تطوير أطر لتطبيق الاستراتيجيات الوطنية للإدارة المتكاملة للموارد المائية في بلدان الإسكوا"، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٥.

الإسكوا، ٢٠٠٥، "الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية"، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٥.

الإسكوا، ٢٠٠٥، "تقييم الإدارة المتكاملة لموارد المياه والإصحاح والمستوطنات البشرية في المنطقة العربية"، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٥.